

ولا ينافي ان بعض الافراد يفتنح اليها بالقدر الذي نقل عن النبي
اي نؤمن القدر الخ وما حصل انك قد كنت فيه حكمان الاول ان
الشخص اذا سلم فليس قبل فروع الصلاة وتذكر عن قرب يمين
وضابط الرب ان يكون بقدر من ما بين سلام النبي وتذكر
والحكم الثاني ان الشخص اذا كان جاهلا بحدود الكلام في الصلاة
وتكلم قليلا لا يضر ضابط القليل بقدر ما وقع من ذي اليمين فانه
ست كلمات عنية وكذلك ما وقع من النبي ست كلمات عنية ايضا
واعلم انه اذا تذكر قبل السلام ترك ركعتين تارة يسجد وتارة لا يسجد
كما بينه الشيخ واما اذا تذكر بعد السلام فانه يسجد ولا يد لانه لا يخل
السلام الذي وقع في غير عمله سواء كان معه زيادة او لا
شروع في القسم الثاني ان منعه من نظر حيا وذكر هذه العبارة هنا
ولم تذكرها عند الاول الذي هو ترك الفرض ولا عند الثاني وهو
ترك الهيئة وايضا في قوله في الدخول على المتن وقد بد بالقسم الاول
وهو ترك المأمور وعند ذكر القسم الثاني وهو المنهي عنه وهو قول
المتن واد اشك لم يقل ثم شي بالثاني ان كان تذكر في هذا في التشهد
ومثله القنوت وفرض النسئلة في الامام والمنفرد اما المأمور في
الشراح حكاه فان تخلف في جماعة او لوعاد اليه الامام كما في الثانية
بعد التمس بغيره والغير يركن فعلى ما هنا والقول كتاباتي
في قول الشارح ولو ظن المصنف ان المأمور ان التشهد يجب الموائمة
فيه تركا ولا يجب الموائمة فيه فعلا بمعنى ان الامام اذا تركه يجب على
المأمور تركه واما اذا فعله الامام لا يجب على المأمور فعله بل يجوز له
تركه وما ينطق في القياس ويفارقه بخلاف القنوت فانه لا يجب فيه
الموائمة لافلا ولا تركا بمعنى ان الامام اذا ترك القنوت لا يجب على
المأمور

المأمور تركه بل يجوز له التخلف عمدا وليقتت نذبا او جواز الخ ما في المحسني
واذا فعله الامام لا يجب على المأمور فعله بل يجوز له تركه عمدا ويستظنه
في السجود واما اذا كان فعل المأمور يتخلف للقنوت سهوا فلا يجوز بل
يلزمه متابعة الامام وكذا اذا كان ترك المأمور للقنوت سهوا يلزمه العود
لل امام واما سجد الصلاة فتجب الموائمة فيها فعلا وتركها اذا الحقة ظني
متعلق بسجود في اي ويندب تخلفه اذا الحقة في اي ويجوز اذا الحقة في الجلوس
بين السجدين واما اذا علم انه لا يجتمع الا بعد هوية للسجدة الثانية فيجب
عليه تركه او نية المخارطة جلوس تشهد ان زاد ذلك يخرج ما لو
جلس الامام للاستراحة فان ذلك لا يجوز للمأمور التخلف لان السجدة
معه في الاسم لان فعل الامام يسمى جلسة استراحة وفعل المأمور
يسمى جلوس تشهد فلم يجز للمأمور التخلف بخلافه في مسألة القنوت
استرخا في اسم القياس لان الامام وقصره والمأمور طول ولوقعد
المأمور في هذه الثانية عين الاول الا انما زادت عليها يعود الامام قبل
قيام المأمور لانه اما محظي اي ناس او جاهل فيضع مقابله بالعمد
والا فالعمد محظي ايضا واذا انتصب المأمور ناسبا او وهذا في التشهد
ومثله في القنوت فاذا تركه المأمور سهوا وجب عليه العود فان لم يعد
بطلت صلاته وان تركه عمدا تخير بين العود والانتظار لزمه العود وان
سلم الامام فيعود لمجلى جلوس الامام ثم يتوجه بعد فروع الصلاة اي
صلاة الامام تمام اقوالها واقوالها فلم يبق منها الا السلام بخلاف
الناس فان فعله غير معتد به ان مقتضى الموائمة فانه انتقل الى غير
واجب ولكن هذا لا يرد لما ذكره الشمام لانه لا كان ناسبا كان فعله
غير معتد به فلم ينتقل لواجب كالمولم يتم تشبيه في لزوم المتابعة
فيقتضي ان المأمور اذا لم يتم يلزمه متابعة الامام مع انه لا يلزمه بل